الأمم المتحدة
A/HRC/55/78
الجمعية العامة
Distr.: General
26 March 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والخمسون
26 شباط/فبراير – 5 نيسان/أبريل 2024
البند 10 من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير رئيسة مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان* **

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 18/18 الذي دعا فيه المجلسُ رئاسةَ مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان إلى تقديم تقرير سنوي شامل عن عمل مجلس الأمناء، بدءاً من الدورة العشرين لمجلس حقوق الإنسان. وعملاً بقرار المجلس 28/36، يقدَّم هذا التقرير إلى المجلس في دورته الخامسة والخمسين في آذار/مارس 2024. ويتضمن معلومات مُحيَّنة عن أعمال مجلس أمناء صندوق التبرعات منذ صدور التقرير السابق لرئيسة مجلس الأمناء (A/HRC/52/80).

* قُدم هذا التقرير بعد الموعد النهائي لتضمينه آخر المعلومات المستجدة.

** تعمَّم مرفقات هذا التقرير بالصيغة التي وردت بها وباللغة التي قُدمت بها فقط.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

ألف- معلومات أساسية

1- يتلقى صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، الذي أنشأته لجنة حقوق الإنسان بموجب قرارها 38/1987، تبرعات من الحكومات والمنظمات والأفراد. والهدف من الصندوق هو إتاحة الدعم المالي للتعاون التقني الرامي إلى بناء وتعزيز المؤسسات والأطر القانونية والهياكل الأساسية الوطنية والإقليمية التي تكون لها آثار إيجابية طويلة الأجل على تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

2- ويعمل مجلس الأمناء منذ عام 1993، ويُعيِّن الأمينُ العام أعضاءَه لولاية مدتها ثلاث سنوات تُجدَّد مرة واحدة. وتتمثل ولاية المجلس في مساعدة الأمين العام على ترشيد برنامج التعاون التقني وتحسينه. ويجتمع مجلس الأمناء مرتين في السنة، ويقدم تقارير عن أعماله إلى الأمين العام ومجلس حقوق الإنسان. وأعضاء المجلس الحاليون هم: أزيتا بيرار عوض (جمهورية إيران الإسلامية) (رئيسةً)، ونوزيفو جانواري - باردیل (جنوب أفريقيا)، وسانتياغو كوركويرا - كابيزوت (المكسيك)، ومارغريت نيكلسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، ودانيوس بوراس (ليتوانيا). ويُشغل منصبُ الرئاسة على أساس التناوب، ويغطي دورتين للمجلس على الأقل، وتحييناً شفوياً سنوياً أمام مجلس حقوق الإنسان. وفي دورة المجلس السادسة والخمسين، أُعيد انتخاب السيدة بيرار عوض رئيسة، على أن تبدأ فترة رئاستها الجديدة في 1 حزيران/يونيه 2023.

باء- الولاية

3- وردت تفاصيل نهج مجلس الأمناء ضمن التقرير السنوي للأمين العام لعام 2011 المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان.[1] وواصل مجلس الأمناء، خلال الفترة قيد الاستعراض، توسيع فرص الحصول على إرشادات استباقية محددة بشأن التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، بما في ذلك الدعم الذي تتيحه موارد صندوق التبرعات لمساعدة الدول على تطوير قدراتها الوطنية من أجل تعزيز تنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان بفعالية، وتنشيط تبادل الممارسات الجيدة بين الدول الأعضاء.

4- وبالنظر إلى أن أعضاء مجلس الأمناء أعضاءٌ أيضاً في مجلس أمناء صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، فإنهم يقدمون إرشاداتهم ومشورتهم السياساتية إلى المفوضية من أجل تعزيز فعالية المساعدة التقنية والدعم المالي المقدَّميْن إلى الدول بغية تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل وغيره من الآليات الدولية. وفي عام 2023، واصل مجلس الأمناء دعمه جهود المفوضية بهدف تقديم أفضل الإرشادات إلى الجهات الشريكة للأمم المتحدة لتنفيذ نتائج الاستعراض الدوري الشامل وتجميع الممارسات الجيدة في استخدام هذه الآلية. وما تزال عملية الاستعراض هذه وغيرها من الآليات الدولية لحقوق الإنسان تتيح فرصاً سانحة هامة للعمل مع الدول الأعضاء وتقدم إرشادات قيمة لمبادرات الأمم المتحدة والمفوضية دعماً لهذه الدول.

5- وخلال عام 2023، استمر تزايد الطلب على مكاتب للمفوضية داخل البلدان وعلى الدعم الذي تقدمه إلى الدول، بما في ذلك طلبات الدول الأعضاء الحصول على دعم المكاتب الإقليمية للمفوضية، حيث لا توجد مكاتب قُطرية للمفوضية فيها؛ والطلبات الواردة من أفرقة الأمم المتحدة القُطرية لنشر

(1) A/HRC/16/66.

مستشارات ومستشارين في مجال حقوق الإنسان في مكاتب المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة؛ وأنواع أخرى من مشاريع الدعم التقني. وكانت الذكرى السنوية الخامسة والسبعون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الثلاثون لإعلان وبرنامج عمل فيينا حافزين للدول الأعضاء لتوسيع نطاق التعاون مع المفوضية، بما في ذلك تعزيز الدعم المقدم للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. وما يشجع مجلس الأمناء كثيراً هو تزايد عدد طلبات الدول، بما في ذلك في إطار عمل مجلس حقوق الإنسان، للحصول على التعاون التقني والخدمات الاستشارية، إما من المفوضية وحدها أو بالتعاون مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

6- واستمر مجلس الأمناء في تيسير تبادل الخبرات، وألهم بذلك الدول وشجعها على توسيع نطاق شراكاتها مع المفوضية، ومع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، والجهات الثنائية الشريكة في كثير أحيان، وذلك من أجل الحصول على الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان. ويعرب مجلس الأمناء عن سروره بوجه خاص إزاء تزايد استعداد الدول الأعضاء لتبادل الممارسات الجيدة والنتائج التي تحققت من طريق التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان مع المفوضية وغيرها من الجهات الشريكة للأمم المتحدة، وكذلك مع الجهات الشريكة على الصعيد الثنائي والإقليمي والدولي. وقد تجلى ذلك في الدول الأعضاء والمراقبين في مجلس حقوق الإنسان والجهات الوطنية الشريكة الذين التقى بهم مجلس الأمناء، وكذلك في قرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة، مثل القرارين 11/53 و28/54 اللذين اعتُمدا مؤخراً. وواصل مجلس الأمناء في عام 2023 تقديم مشورته إلى المفوضية والجهات الشريكة للأمم المتحدة بشأن سبل تعزيز التعاون التقني، بما في ذلك في إطار مقترحات الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة.

7- وواصل مجلس الأمناء، في نطاق ولايته المتمثلة في تيسير دعم برامج ومبادرات التعاون التقني الرامية إلى تعزيز حماية جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصادية والمدنية والثقافية والسياسية والاجتماعية، مناقشة سبل تعزيز الشراكات مع المفوضية والدول بهدف التصدي لآثار الأزمات العالمية، لا سيما فيما يتعلق بالآثار المتبقية من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فضلاً عن آثار التضخم وانعدام الأمن الغذائي والنزاعات وتغير المناخ على تفاقم عدم المساواة. وفي جميع هذه المجالات، ينصب التركيز على وضع برامج تعالج تكاليف الثغرات الموجودة في مجال حقوق الإنسان، فضلاً عن فوائد توفير التكاليف التي تتيحها الإجراءات الوقائية التي يسهم فيها التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان.

ثانياً- أنشطة صندوق التبرعات ومجلس الأمناء

8- على غرار ما حدث في السنوات الماضية، تمكَّن مجلس الأمناء من عقد دورة واحدة في بلد للمفوضية مكتب فيه. والزيارات القُطرية والمناقشات الميدانية مع المكاتب الميدانية للمفوضية وكيانات الأمم المتحدة والجهات الوطنية والإقليمية الشريكة أدواتٌ رئيسية يستند إليها مجلس الأمناء لمواصلة إتاحته مشورةً سياساتية وجيهة بشأن برامج التعاون التقني على الصعيدين القُطري والإقليمي.

9- وعقد مجلس الأمناء دورته السادسة والخمسين في جنيف في الفترة من 24 إلى 26 أيار/مايو 2023. وكانت هذه الدورة أول دورة حضورية يعقدها المجلس في جنيف منذ عام 2019، بعد اندلاع جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، عقد المجلس، بين عامي 2019 و2023، اجتماعات عبر الإنترنت وزار عدة بلدان في عدة مناطق، وواصل تفاعله مع المفوضية ومجموعة واسعة من الجهات الشريكة في سياقات مختلفة جداً. ومن ثم، كانت الدورة السادسة والخمسون أول فرصة للمجلس لإجراء مناقشات مكرسة مع فولكر تورك، بصفته مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومع مختلف دوائر المفوضية التي كان لها دور هام في صياغة أنشطته في مجال التعاون التقني على الصعيد القُطري.

وخلال الدورة، ناقش المجلس مع طائفة واسعة من الخبراء والجهات الشريكة كيف يمكن للمفوضية أن تعزز فرص إتاحة التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، بالنظر إلى التحديات والفرص القائمة اليوم لتنفيذ الولاية التي أسندتها الدول الأعضاء إلى المفوضية لمتابعة إعلان وبرنامج عمل فيينا.

10- وعُقدت الدورة السابعة والخمسون في آسيا الوسطى في الفترة من 12 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، في أول زيارة لمجلس الأمناء إلى هذه المنطقة. وأجرى المجلس زيارات شخصية إلى بلدين للمفوضية فيهما مكاتب ميدانية، هما قيرغيزستان (بيشكيك، 12-14 تشرين الثاني/نوفمبر) وكازاخستان (ألماتي وأستانا، 15-17 تشرين الثاني/نوفمبر)، وعقد اجتماعات عبر الإنترنت في بلدان أخرى. وركز المجلس في هذه الدورة على استعراض التعاون التقني والخدمات الاستشارية التي تتيحها المفوضية لتعزيز احترام حقوق الإنسان في بلدان المنطقة، وذلك عن طريق عمل مكتبها الإقليمي لآسيا الوسطى ومستشاري شؤون حقوق الإنسان في كازاخستان وطاجيكستان. وناقش المجلس أيضاً مع نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان، ومدير شعبة العمليات الميدانية والتعاون التقني التابعة للمفوضية، والخبراء والجهات الشريكة، مسألةَ دعم البرامج التي تديرها المكاتب الإقليمية للمفوضية ومدى أهميتها في الاستجابة للاحتياجات التي حددتها البلدان، بما في ذلك من خلال تعاون المفوضية مع أفرقة الأمم المتحدة القُطرية في المنطقة.

11- وترأست السيدة بيرار عوض الدورات. واستعرض مجلس الأمناء أيضاً حالة تنفيذ خطة العمل وخطة التكاليف لصندوق التبرعات، بما في ذلك حالة تنفيذ التمويل الذي يغطي خطة تكاليف الصندوق لعام 2023. وأيد المجلس في دورته السابعة والخمسين خطة العمل المقترحة لعام 2024.

12- وخلال الدورات، سلط مجلس الأمناء الضوء على بيئة التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان التي ما فتئت تتطور بسرعة، والفرص التي تتيحها مبادرات مثل مبادرة حقوق الإنسان 75، ومؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة، والأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة المستقبل لإنعاش الدور الهام الذي يتعين أن تضطلع به حقوق الإنسان في تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء لضمان التنمية المستدامة وبناء القدرات المؤسساتية الضرورية لمجتمعات آمنة وقادرة على الصمود. وشدد المجلس على وجاهة وأهمية إتاحة تمويل كاف ومستدام للتعاون التقني من أجل مواصلة دعم الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى النهوض بتمتع الجميع بكافة الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لا سيما بالنظر الأضرار الناجمة من حيث الأرواح المفقودة والأثر الضار على تمتع بلايين البشر بحقوق الإنسان المكفولة لهم، جراء آثار الأزمات العالمية مثل النزاعات المسلحة، واتساع التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وتغير المناخ، وسوء استخدام التكنولوجيا الرقمية.

ألف- الدورة السادسة والخمسون

13- عُقدت الدورة السادسة والخمسون لمجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، والدورة التاسعة عشرة لمجلس أمناء صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل في جنيف في الفترة من 24 إلى 26 أيار/مايو 2023.

14- وكانت هذه أول فرصة للمجلس للاجتماع بمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك. وتمثلت أهداف الدورة السادسة والخمسين فيما يلي: (أ) التعلم من النهج الاستراتيجي الذي اعتمدته المفوضية في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان من خلال مبادرة حقوق الإنسان 75، وذلك بالنظر إلى الدور الهام الذي يضطلع به التعاون التقني في تنفيذ الولاية التي أسندتها الدول الأعضاء إلى المفوضية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان وبرنامج عمل

فيينا؛ و(ب) التشديد على التعاون التقني بوصفه المكمل الضروري للعمل الذي تضطلع به المنظومة القوية للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، التي نشأت عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في تحديد فرص وتحديات النهوض بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وملاحظة تزايد التوصيات التي حددتها آليات حقوق الإنسان لكل بلد، بما في ذلك في إطار الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل. وانتهت بنهاية الدورة ولايةُ عضوين في المجلس هما مورتن كيايروم (الدانمرك)، وفاليريا لوتكوفسكا (أوكرانيا).

15- وعُقدت الاجتماعات في الوقت الذي كانت تجري فيه المفوضية حوارات وطنية وإقليمية مع الجهات الشريكة للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، ركز جزء كبير من الدورة على الفرصة التي يمثلها هذا المعلم البارز لتذكير الدول الأعضاء بعالمية حقوق الإنسان وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة، ولإثبات أنها ضرورية أكثر من أي وقت مضى، لمنع التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والتغلب عليها على السواء.

16- ومن خلال المناقشات المباشرة وتبادل الآراء مع قطاع عريض من كبار المسؤولين والمسؤولات في المفوضية والجهات الشريكة للمفوضية في جنيف، تعرَّف مجلس الأمناء على التقدم المحرز في إدماج حقوق الإنسان ضمن عمليات تنظيمية رئيسية، بما في ذلك خطتنا المشتركة، وخماسية التغيير ذات الصلة، ورؤية الأمم المتحدة 2.0، والأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل. وسلط المجلس الضوء على الاعتراف في تلك العمليات بأن لحقوق الإنسان طاقة كامنة لإيجاد الحلول والسبل الكفيلة بمعالجة المظالم، وشجع المفوضية على اعتماد تدابير ترمي إلى زيادة دور حقوق الإنسان في تلك العمليات وفي جميع مجالات عمل المنظمة الأخرى.

17- وأُحيط مجلس الأمناء علماً أيضاً بإعداد خطة الأمم المتحدة لإدارة حقوق الإنسان للفترة 2024-2027، ورؤية 2.0 ذات الصلة بالمفوضية، لا سيما كيف يُتوقع أن تسهم المناقشات الداخلية والخارجية التي تجري في إطار الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في هاتين الخطتين. وبإيجاز، أتاحت المناقشات التي دارت خلال الدورة حيزاً طبيعياً للتفكير مع المفوضية في الكيفية التي يمكن بها للتعاون التقني أن يكون بمثابة آلية لاستغلال الطاقة الكامنة التي رأتها الجهات واضعة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وخطة عمل إعلان فيينا في حقوق الإنسان، وذلك في ضوء الخبرة الكبيرة المكتسبة منذ ذلك الحين بالنسبة للمفوضية والنظم الدولية والوطنية لحقوق الإنسان في الوقت الراهن.

18- وأحاط مجلس الأمناء علماً، في اجتماعه مع المفوض السامي، بجهود المفوضية للعمل مع الحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة لوضع خطة مشتركة بشأن حقوق الإنسان من خلال تعهدات تُقدَّم في كانون الأول/ديسمبر في إطار حدث رفيع المستوى بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وشدد المجلس على أن التعاون التقني هو المكمل الضروري للعمل الذي تضطلع به المنظومة القوية للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، ولاحظ التوصيات القُطرية التي صاغتها آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك في إطار جولات الاستعراض الدوري الشامل.

19- ورحب مجلس الأمناء بمبادرة المفوضية بإجراء استعراض لعملها الميداني والبحث عن سبل لتعزيز قدرة مكاتبها الميدانية القائمة، التي يعمل الكثير منها حالياً بالحد الأدنى من التجهيزات، وهو حد أقل بكثير مما تحتاجه من قدرات. ولاحظ المجلس باستمرار، بما في ذلك من خلال زياراته القُطرية، أن الدعم الفعال للتنفيذ يتطلب مكتباً داخل البلد، حيث يمكن من خلاله التفاعل مع الجهات المحلية صاحبة المصلحة وبناء الثقة بطريقة مستدامة وطويلة الأجل. وأعرب المجلس عن تأييده الكامل لجهود المفوض السامي لتعزيز أثر المفوضية للنهوض بمستوى العيش عن طريق تعزيز وجودها في الميدان، ودعا إلى بذل جهود إضافية لإبلاغ الجهات الشريكة بأمثلة ملموسة عن أثر ذلك على الصعيد القُطري، بما في ذلك الأمثلة المقدمة ضمن ملاحظات المجلس نفسه وزياراته القُطرية.

20- وضمن الجهود الرامية إلى زيادة التمويل المقدم من الدول الأعضاء لضمان أن يكون لأنشطة المفوضية أثر ملموس في الميدان، أحاط مجلس الأمناء علماً بالحاجة إلى تعزيز رسائلها بشأن إسهام التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان منعاً للنزاعات والعنف، وذلك على النحو الذي أبرزته مختلف تقارير مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات وضع السياسات التابعة للأمم المتحدة. ويعتقد مجلس الأمناء أن خطة السلام تتيح فرصة جديدة لتسليط الضوء على هذه النتيجة الهامة. وأعرب المجلس عن سروره لعلمه أن خطة الأمم المتحدة لإدارة حقوق الإنسان للفترة 2018-2023 أظهرت أنها كانت استثماراً كبيراً في الوقاية بمرور الوقت، وأنها أتاحت أمثلة عديدة على إسهام التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان.

21- ودعا مجلس الأمناء أيضاً المفوضية إلى تعزيز قدراتها في مجال وضع استراتيجيات للتكيف مع التحول البيئي والتخفيف من آثاره. وأعرب المجلس عن سروره لعلمه بالتعاون المعزز الذي أقامته المفوضية مع الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا المجال، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، وشجع المفوضية على توسيع نطاق قدراتها في الميدان، بما يتماشى والتوصيات التي قدمها المجلس في تقريره لعام 2023 (A/HRC/52/80)، ولاحظ مدى أهمية أن يكون للمكاتب الإقليمية التي تدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية قدرات مكرسة في هذا الصدد.

22- وفيما يتعلق بالمجالات المواضيعية التي يتعين تعزيزها، لاحظ مجلس الأمناء أن المفوضية وسعت نطاق عملها لدعم حقوق الإنسان في المجال الرقمي استجابة للتحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي وغيره من أوجه التقدم التكنولوجي على حقوق الإنسان لملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم. وإضافة إلى المشاريع والمبادرات المحددة التي تضطلع بها المفوضية بالفعل في هذا المجال، شجعها المجلس على التعجيل بالجهود الرامية إلى تصميم إطار عمل شامل، بما في ذلك المجالات الرئيسية للتدخل في الميدان، من أجل المساعدة على تعزيز آليات الحوكمة الوطنية والعالمية للتصدي لهذه التحديات.

23- وشدد مجلس الأمناء على القيمة المضافة للتعاون التقني للمفوضية في تعزيز الجهود التعاونية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وبين منظومة الأمم المتحدة والجهات الوطنية الشريكة، من خلال ولاية المفوض السامي المتمثلة في تنسيق جميع أنشطة حقوق الإنسان في المنظمة. وأثنى المجلس على المفوضية لمواصلتها تشجيع الاستثمار في نشر مستشارات ومستشارين في مجال حقوق الإنسان ضمن أفرقة الأمم المتحدة القُطرية، حيث إن الطلب على هذا الشكل من الدعم ينمو باطراد، على حين أن الموارد اللازمة لاغتنام الفرص للنهوض بحقوق الإنسان ما فتئت تتكمش. وطلب المجلس إلى المفوضية أن تستثمر في تعزيز الدعم الذي تقدمه إلى مستشاري شؤون حقوق الإنسان للاضطلاع بمهامهم، وتستثمر أيضاً في تعزيز قدرة مستشاري شؤون حقوق الإنسان على الإسهام بفعالية في التحليلات القُطرية التي يعدها فريق الأمم المتحدة القُطري، وأطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، وذلك من خلال توثيق التعاون مع الدوائر الأخرى في المفوضية.

24- وفيما يتعلق بصندوق التبرعات للمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، أحاط مجلس الأمناء علماً بالكيفية التي واصل بها الصندوق، من خلال مشاريعه التأسيسية بالتعاون الوثيق مع برنامج بناء قدرات هيئات المعاهدات الذي وضعته المفوضية، في دعم إنشاء أو تعزيز آلية وطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة لغرض تنفيذ فعال لتوصيات آليات حقوق الإنسان. ويعتقد مجلس الأمناء أن من المفيد تعزيز مبدأ التكامل بوصفه أحد المبادئ الرئيسية للاستعراض الدوري الشامل التي حددها مجلس حقوق الإنسان.

25- وذكّر مجلس الأمناء المفوضية أيضاً بالدور المعترف به على نطاق واسع الذي تضطلع به البرلمانات في ضمان متابعة التوصيات التي تقدمها الآليات الدولية لحقوق الإنسان، والتي يتطلب الكثير منها اتخاذ إجراءات تشريعية، وتؤثر على سياسات حقوق الإنسان، وتحدد مخصصات الميزانية. ففي عام 2023، حَدد 50 في المائة من المشاريع التي يدعمها صندوق التبرعات للمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل هدفه في تعزيز المعارف وقدرات البرلمانات الوطنية على تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، مقارنة بنسبة 10 في المائة في عام 2022. ومن الضروري تعزيز التنسيق داخل المفوضية، بما في ذلك بين الموظفات والموظفين العاملين مع الآليات الأخرى وفي الميدان، لتعظيم أثر هذه الجهود. وذكّر مجلس الأمناء أيضاً بتوصياته المتسقة السابقة بشأن توسيع نطاق أنشطة بناء القدرات من أجل تنفيذ فعال للتشريعات الجديدة إلى ما بعد مرحلة اعتماد البلدان في متابعة الاستعراض الدوري الشامل.

26- ويعرب مجلس الأمناء عن تقديره الكامل لجلسة استخلاص المعلومات الختامية التي عقدت في جنيف، وشاركت في عقدها وتنظيمها حكومة السويد بمشاركة الدول الأعضاء، وأتاحت فهماً أفضل لكيفية تصدي المفوضية ميدانياً للتحديات الرئيسية من خلال جهودها في ميدان التعاون التقني. وأبدت الدول الأعضاء اهتماماً بأمثلة قُطرية ملموسة توضح كيف تمكنت المفوضية من استخدام دورها التنظيمي على الصعيد القُطري لبناء الثقة وتعزيز الحوار بين الحكومات والمجتمع المدني، لا سيما وأن الحيز المدني ما فتئ يتقلص، وللتصدي للتحديات الرئيسية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في سياقات محددة.

باء- الدورة السابعة والخمسون

27- عُقدت الدورة السابعة والخمسون لمجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، والدورة العشرون لمجلس أمناء صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل في بيشكيك وألماتي وأستانا في الفترة من 12 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وكان الهدف من الدورتين هو استعراض التعاون التقني والخدمات الاستشارية التي تتيحها المفوضية تعزيزاً لاحترام حقوق الإنسان في بلدان منطقة آسيا الوسطى. وكانت هذه أول زيارة للمجلس إلى هذه المنطقة. وكانت الدورتان، على وجه الخصوص، وسيلة للتركيز على خطط المفوضية لاستعراض مكاتبها الميدانية والبحث عن سبل لزيادة وجودها في البلدان، وتحديد الكيفية التي يمكن بها للتعاون التقني أن يدعم جهود المفوضية الرامية إلى الحصول على تمويل يمكن التنبؤ به بدرجة أكبر لعملها في الميدان، من مصادر الميزانية العادية ومصادر خارجة عن الميزانية تمتد لسنوات متعددة وتكون طويلة الأجل على السواء، فضلاً عن خطط لتعزيز دور الوجود الميداني في عمل المفوضية. وكانت دورة مجلس الأمناء هذه أول دورة تشارك فيها مارغريت نيكلسون (المملكة المتحدة) وداينيوس بوراس (ليتوانيا) بصفتهما عضوين جديدين في المجلس.

28- وعُقدت الدورتان في شكل اجتماعات مختلطة، تضمنت مناقشات حضورية دارت مع الجهات الشريكة للمفوضية في قيرغيزستان وكازاخستان، واجتماعات افتراضية مع جهات شريكة مختارة في أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان، ومختلف شعب ووحدات المفوضية في جنيف.

29- وأبدى مجلس الأمناء، في زيارته الأولى إلى منطقة آسيا الوسطى، اهتماماً خاصاً ومتزايداً بالتحديات التي واجهتها البلدان المستقلة مؤخراً عند وضع حكوماتها الأطر التشريعية والمؤسساتية والسياساتية والتعاونية اللازمة للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. ولاحظ المجلس، من خلال تفاعله مع الجهات الشريكة للمفوضية في قيرغيزستان وكازاخستان، الإسهام الكبير الذي يمكن أن يقدمه

التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان إلى البلدان من أجل التصدي لهذه التحديات، وذلك من خلال عمل كل من مكاتبه الإقليمية ومستشاري شؤون حقوق الإنسان المنتدبين ضمن أفرقة الأمم المتحدة القُطرية.

30- وفيما يتعلق بصياغة التشريعات، لاحظ المجلس الطلب على تشريعات أفضل، وشجع المفوضية على الاستثمار في المساعدة التقنية المقدمة لمراجعة التشريعات، وذلك بإتاحة قدرات للترجمة إلى اللغات الوطنية. وسيساعد ذلك بلدان المنطقة على تحسين مواءمة تشريعاتها الوطنية مع قواعد حقوق الإنسان ومعاييرها. ومن الأمثلة على ذلك الدعم الذي تمكن مستشار شؤون حقوق الإنسان في كازاخستان من تقديمه إلى فريق الأمم المتحدة القُطري لإتاحة إرشاداته للبلد بشأن وضع القانون الاجتماعي. ويعتقد المجلس أن قدرة مستشار شؤون حقوق الإنسان على التعاون والتنسيق مع مختلف كيانات الأمم المتحدة ضمن فريق الأمم المتحدة القُطري، كل في مجال خبرته، للخروج بتحليل على أساس حقوق الإنسان يشمل العناصر التي يتعين مراعاتها ضمن سياسة واسعة النطاق مثل القانون الاجتماعي، قدرةٌ تشكل ممارسة فضلى. ويبين هذا المثال كيف يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تتيح مشورة متكاملة وعالية الجودة في مجال السياسة العامة عندما تتآزر كياناتها لدعم حقوق الإنسان. ومن الجدير بالملاحظة أيضاً التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي أقامته المفوضية وفريقا الأمم المتحدة القُطريان في قيرغيزستان وكازاخستان بشأن تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما يتيح شريحة دعم إضافية.

31- وأقرّ مجلس الأمناء أيضاً بالتفاعل المثمر الذي أقامه كل من مكتب المفوضية الإقليمي لآسيا الوسطى ومستشار شؤون حقوق الإنسان في كازاخستان مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في البلدين، ومع الآليات الوطنية لمنع التعذيب، وهما مؤسستان رئيسيتان لحماية حقوق الإنسان وطنياً. وأعرب المجلس عن سروره لعلمه بالعمل الذي اضطُلع به لمساعدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كلا البلدين، وسعيها للحصول على اعتماد باعتبارها تمتثل مبادئ باريس، وبالجهود المبذولة في كلا البلدين لتعزيز الآليات الوطنية لمنع التعذيب. وشمل هذا العمل إسداء المشورة للسلطات بشأن أفضل التدابير للحفاظ على قدرات الآلية الوطنية في قيرغيزستان، وتدريب العضوات والأعضاء المنتخَبين حديثاً، والدعوة إلى تنفيذ توصيات الآلية الوطنية في كازاخستان. ولاحظ المجلس بوجه خاص النتائج الإيجابية التي حققتها الآلية الوقائية الوطنية في قيرغيزستان والتعاون الذي يسَّرَه مكتب المفوضية الإقليمي لآسيا الوسطى بين الآلية الوقائية واللجنة الفرعية لمنع التعذيب تعزيزاً لقدرات البلد على مواءمة تشريعاته المتعلقة بالتعذيب مع المعايير الدولية.

32- وأعرب مجلس الأمناء أيضاً عن تقديره لمساهمة المفوضية في مأسسة الدورات التدريبية للقضاة وغيرهم من السلطات القضائية في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بالعدالة الجنائية، وحالات الاختفاء القسري، والتعذيب، وعدم التمييز، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في وقت ما فتئت تتطور فيه الأطر الدستورية والتشريعية. ومن الأمثلة على ذلك التعاون مع المدرسة العليا للقضاء التابعة للمحكمة العليا في قيرغيزستان من أجل إدماج حقوق الإنسان في مناهجها الدراسية، والتعاون مع وزارة العدل في كازاخستان لوضع قائمة بمؤشرات تغطي الحق في التعليم، والمشاركة في الشؤون العامة، والسكن اللائق، والمحاكمة العادلة، وعدم التعرض للتعذيب، ومنع العنف ضد المرأة. وفيما يتعلق بالعديد من هذه المسائل، لاحظ المجلس الفجوة الكبيرة بين الواقع الحضري والواقع الريفي، وأشار إلى أهمية ضمان تعزيز فرص اللجوء إلى القضاء في المناطق الريفية، لا سيما بالنسبة للفئات الأشد عرضة لخطر انتهاك حقوق الإنسان. وشجع المجلس مكتب المفوضية الإقليمي لآسيا الوسطى على العمل مع السلطات المحلية لضمان ترجمة التقدم المحرز في مجال النهوض بالعدالة في بلدان المنطقة إلى نتائج ملموسة لسكان الأرياف والسكان خارج العاصمة.

33- وشدد مجلس الأمناء على ضرورة استكمال القوانين والسياسات ببرامج شاملة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ولاحظ شيوع روايات واستمرار ممارسات، لا سيما في المناطق الريفية، تتعارض مع حقوق الإنسان، مثل العنف العائلي ضد المرأة، والعنف ضد الأطفال، والخطف بقصد الزواج، والاعتداءات على المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وأبرز المجلس أيضاً الحاجة إلى إجراء حوارات وطنية بشأن أثر تغير المناخ وسياسات التحول البيئي في المنطقة، فضلاً عن أثر عدم المساواة في الدخل والتضخم وغيرهما من السياسات الاقتصادية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهاتان المجموعتان من القضايا بارزتان في المنطقة، ولهما مظاهر متعددة. وسلط المجلس الضوء على الفرص، لا سيما في كازاخستان، للتفاعل مع أوساط الأعمال في هذه الجهود.

34- وأشاد مجلس الأمناء أيضاً بتزايد تفاعل الحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، في كلا البلدين اللذين زارهما، مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لا سيما مع الاستعراض الدوري الشامل. وأعرب المجلس عن ارتياحه عندما علم بالعمل الذي يضطلع به المجتمع المدني، لا سيما ممثلات وممثلو الفئات المعرضة لخطر التخلف عن الركب، في نقل خبراتهم إلى مختلف الآليات والدعم الذي أتاحه المكتب الإقليمي لآسيا الوسطى التابع للمفوضية ومستشارو شؤون حقوق الإنسان في كازاخستان وطاجيكستان لنشر المعلومات عن عمل آليات حقوق الإنسان وتوصياتها في المنطقة. وأعرب المجلس عن سروره بعدما علم بالمساعدة التقنية التي تتاح عند إنشاء آليات وطنية للإبلاغ بتوصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومتابعتها، كما هو الحال في الأعمال التحضيرية لاستعراض قيرغيزستان من قبل لجنة حقوق الطفل في أيلول/سبتمبر 2023، ومشاركة كازاخستان في الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل في عام 2025.

35- وأقر مجلس الأمناء، خلال زيارته إلى قيرغيزستان وكازاخستان، بأمثلة بارزة على جهود تعزيز مشاركة الفئات المعرضة لخطر التخلف عن الركب، مثلما هو الحال عند صياغة القوانين المتعلقة بالشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في طاجيكستان وقيرغيزستان بدعم من المفوضية. ومن أبرز هذه الجهود العمل الذي اضطلع به مكتب المفوضية الإقليمي لآسيا الوسطى للمساعدة على وضع نماذج تعليمية بشأن حقوق الإنسان وعدم التمييز والتنوع والتسامح لإدراجها ضمن مناهج المدارس الثانوية في البلدين. والاستثمار في تثقيف الأجيال الشابة بحقوق الإنسان استثمارٌ في السلام والتماسك الاجتماعي حاضراً ومستقبلاً. وشدد المجلس أيضاً على أهمية العمل مع الشباب، الذين يشكلون جزءاً كبيراً من سكان بلدان المنطقة، وتشجيع مشاركة الشباب في بلورة السياسات ولفت انتباه السلطات على الصعيدين الوطني والمحلي إلى وجود حاجة ملحة للاعتراف بأولويات الشباب. وفي هذا الصدد، تكتسي زيادة الاستفادة من الفرص التعليمية والاقتصادية، لا سيما فرص العمل والحصول على العمل اللائق، أهمية قصوى.

36- ويمكن للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان أيضاً أن يساعد مختلف شرائح المجتمع والحكومة، من خلال الحوار، على بلورة حلول مستدامة لتحديات حقوق الإنسان التي يواجهها البلد. وأعرب مجلس الأمناء عن سروره لعلمه بأن المفوضية أسهمت، في كلا البلدين اللذين زارهما، في تعزيز مشاركة المجتمع المدني في عمليات التنمية بإسداء مشورته بشأن القوانين الأساسية، مثل صياغة القوانين المتعلقة بوسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية وطرق تمويلها. وإضافة إلى إرشاد المُشرِّعات والمشرعين لضمان امتثال مشاريع القوانين المعاييرَ الدولية لحقوق الإنسان، يمكن للمفوضية والأمم المتحدة أيضاً الإسهام بما استخلصتاه من دروس بفضل جهود مماثلة في مناطق أخرى من العالم، وهي دروس يمكن أن تساعد الجهات واضعة السياسات على تفادي المزالق التي ظهرت في مناطق أخرى.

37- وخلال الزيارة، أعرب مجلس الأمناء عن سروره لوجود مجتمع مدني نشط في المنطقة، ووجود أمثلة ممتازة على العمل الوثيق بين المجتمع المدني وآليات حقوق الإنسان، بما في ذلك هيئات

المعاهدات، والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، والاستعراض الدوري الشامل. ولاحظ المجلس الأثر الإيجابي للجهود التي تبذلها المفوضية لتشجيع التصديق على صكوك حقوق الإنسان، وتقديم التقارير والزيارات التي تضطلع بها الآليات، وبناء القدرات الذي تتيحه لمنظمات المجتمع المدني لتتفاعل مع الآليات. وفي محادثات مع السلطات في قيرغيزستان وكازاخستان، شدد المجلس على الإسهام المحتمل لمنظمات غير حكومية نشطة في تعزيز السياسات، بما في ذلك في مجالات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وشجع المجلس جميع الجهات الشريكة على عدم اعتبار المنظمات غير الحكومية مقدمي خدمات فحسب، بل جهات شريكة في سعيها إلى وضع سياسات إنمائية مثمرة.

38- وختاماً، لاحظ مجلس الأمناء بارتياح مدى التزام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القُطرية بحقوق الإنسان، وأعرب عن تقديره الشديد للدور الهام الذي تضطلع به المفوضية في المنطقة، وذلك من خلال عمل كل من مكتب المفوضية الإقليمي لآسيا الوسطى ومستشارات ومستشاري شؤون حقوق الإنسان الذين انتُدبوا في طاجيكستان وكازاخستان. ويعتقد المجلس أن الجهود المبذولة في المنطقة لإدراج إشارات صريحة إلى توصيات الاستعراض الدوري الشامل ضمن أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة جهودٌ تشكل ممارسة جيدة تستحق تبادلها مع مناطق أخرى. واستمرار التعاون الوثيق بين كيانات الأمم المتحدة في الميدان أمرٌ أساسي لمواجهة التحديات الجديدة، مثل وضع اللاجئين وعديمي الجنسية والمهاجرات والمهاجرين، ومكافحة التلوث، والتخفيف من تأثير تغير المناخ على الفئات الأشد ضعفاً في المنطقة.

ثالثاً- التعاون التقني

ألف- تعزيز التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان: المبادرات الرئيسية

39- يلاحظ مجلس الأمناء مع التقدير جهود الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، لدى اعتماد القرارات، لتحديد مختلف السبل لتعزيز التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، وآخرها القرار 28/54 بشأن تعزيز التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان. ففي هذا القرار، طلب مجلس حقوق الإنسان إلى المفوضية أن تنشئ وتتعهد مستودعاً إلكترونياً لأنشطة التعاون التقني وبناء القدرات لغرض تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، من خلال مساهمات طوعية تقدمها الدول، فضلاً عن وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، وتقدم تقارير سنوية عن المعلومات الواردة فيها. ويرحب مجلس الأمناء أيضاً باتخاذ القرار 11/53 بشأن تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان، الذي طلب فيه مجلس حقوق الإنسان إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان تنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية الإقليمية للنظر في إسهام التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي في التمتع بجميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية.

40- وتسهم المبادرات من هذا القبيل في زيادة الكفاءة وإبراز التعاون التقني القائم والمحتمل في ميدان حقوق الإنسان. وتتيح أيضاً للدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية وجميع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة فرصة لتبادل الآراء وتحديد التحديات والثغرات وتبادل الممارسات الجيدة والخبرات المتعلقة بالتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، وتشجع المفوضية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة على تحديد السبل التي يمكن لها من خلالها تعزيز ما تقدم من عروض إلى الدول الأعضاء في مجال التعاون التقني. ويسر مجلس الأمناء أنه أسهم، من خلال تقاريره ومداخلاته، في هذه الجهود ويتطلع إلى مواصلة تعاونه مع هذه المبادرات في المستقبل.

41- ويقر مجلس الأمناء أيضاً بالجهود الهائلة للمفوضية والمجتمع الدولي للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الثلاثين لإعلان وبرنامج عمل فيينا طوال عام 2023. ويعرب المجلس عن سروره لعلمه بالنجاح الباهر الذي حققته مبادرة حقوق الإنسان 75 للمفوضية من حيث عدد البلدان التي شاركت في الحوارات الوطنية والإقليمية التي نُظمت؛ وعدد الوفود التي شاركت في الحدث الرفيع المستوى يومي 11 و12 كانون الأول/ديسمبر 2023؛ وأكثر من 700 تعهد تلقته المفوضية في إطار الاحتفال بالذكرى، معظمها من الدول الأعضاء، والكثير منها يتعلق بالتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. ويتطلع المجلس إلى معرفة المزيد عن متابعة المفوضية نتائج الحوارات الوطنية والإقليمية، والتعهدات التي وردت إليها.

42- ويعرب مجلس الأمناء عن سروره لعلمه بأن المفوضية ستُعرف بخطتها المقبلة لإدارة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في عام 2024، وأنها بدأت، ضمن هذه العملية، العمل برؤيتها 2.0 من أجل ضمان أن تكون المفوضية ملائمة لمتطلبات المستقبل. وأعرب عن سروره بوجه خاص لعلمه بأن المفوضية تتوخى، ضمن هذه الخطة، تعزيز القدرات في الميدان، بما في ذلك باتباع نُهج جديدة إزاء العمليات الإقليمية والقُطرية. ويرحب المجلس بهذه المبادرة الهامة ويتطلع إلى معرفة المزيد عن تنفيذها في دوراته المقبلة، لا سيما كيف يُتوقع أن تتعزز، من خلال هذه المبادرة، قدراتُ المفوضية على إتاحة تعاونٍ تقني مؤثر في مجال حقوق الإنسان.

باء- قياس نتائج التعاون التقني واستجابة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

43- خلال زيارات مجلس الأمناء الميدانية، لا سيما الزيارتان الأخيرتان إلى منطقتي المحيط الهادئ وآسيا الوسطى، كشف المجلس في مناسبات عديدة عن أدلة على النتائج المجدية التي يمكن للمفوضية أن تساعد الدول الأعضاء على تحقيقها عند تسخير قدراتها ميدانياً. ويشجع المجلس المفوضية على مواصلة تعزيز قدراتها على إتاحة تعاونها التقني ميدانياً، مع إيلاء اهتمام خاص لنشر قدرات إضافية على الصعيد الإقليمي لإتاحة الدعم الكافي للدول الأعضاء والجهات الشريكة فيما يتعلق بأولويات حقوق الإنسان في المنطقة، عند ظهورها. وستسهم الجهود التي بذلتها المفوضية والدول الأعضاء مؤخراً لنشر قدرات دعم مكرسة، على الصعيد الإقليمي، في مجالات رئيسية، مثل مناهضة التمييز، والحق في التنمية، والاستعراض الدوري الشامل، إسهاماً كبيراً في قدرة المفوضية على إتاحة تعاونها التقني للدول الأعضاء بشكل أفضل.

44- وأعرب مجلس الأمناء عن خيبة أمله بعد أن علم أن من المقرر إغلاق الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين المعني بتعميم منظور حقوق الإنسان في عام 2024، بسبب نقص التمويل، بالرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها المفوضية ومكتب التنسيق الإنمائي للحصول على مساهمات إضافية للصندوق. وكان الصندوق مساهماً رئيسياً في برنامج مستشاري شؤون حقوق الإنسان، بحيث أتاح أموالاً من خلال صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. ويثني المجلس على المفوضية لقرارها الإبقاء على برنامج مستشاري شؤون حقوق الإنسان والاضطلاع بمسؤولية جمع الأموال للبرنامج عن طريق صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. ومن خلال الجهود المشتركة للمفوضية ومكتب التنسيق الإنمائي والمنسقين المقيمين، يأمل المجلس أن يُعثر على تمويل لتغطية كامل المبلغ اللازم في عام 2024، وقدره 20,4 مليون دولار أمريكي، للحفاظ على نشر مستشارات ومستشاري حقوق الإنسان ضمن أفرقة الأمم المتحدة القُطرية ومواصلة توسيع نطاقه.

45- ولا يمكن إنكار القيمة الاستراتيجية لمستشاري شؤون حقوق الإنسان في مكاتب المنسقين المقيمين، على نحو ما تبين لمجلس الأمناء خلال زياراته الميدانية. فقد عاين المجلس، خلال آخر بعثتين له إلى منطقتي المحيط الهادئ وآسيا الوسطى، أدلة وفيرة على أن مستشاري شؤون حقوق الإنسان ليسوا فعالين في تعبئة الإجراءات الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان التي يضطلع بها المنسقون المقيمون فحسب، بل أيضاً تلك التي يضطلع بها زملاؤهم في مكتب المنسق المقيم والكيانات التي تتألف منها أفرقة الأمم المتحدة القُطرية. ونظراً لاستحالة وجود مكتب للمفوضية أو بعثة تقنية في جميع البلدان، ينبغي للمفوضية أن ترمي إلى نشر مستشارين لشؤون حقوق الإنسان ضمن أفرقة الأمم المتحدة القُطرية.

46- وإضافة إلى التماس الأموال اللازمة للإبقاء على نشر مستشاري شؤون حقوق الإنسان ضمن أفرقة الأمم المتحدة القُطرية ومواصلة توسيع نطاق ذلك، ينبغي للمفوضية أن تلتمس سبلاً لتعزيز قدراتها على دعم مستشاري شؤون حقوق الإنسان كي تستجيب لفرص التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان التي تحدد محلياً. وكثيراً ما تتجاوز الطلبات داخل البلد على دعم مستشاري شؤون حقوق الإنسان احتياجات فريق الأمم المتحدة القطري لتشمل دعم الجهات الوطنية صاحبة المصلحة نيابة عن المنسق المقيم أو فريق الأمم المتحدة القُطري. وهذه فرص للمفوضية لتوسيع نطاق عملها في البلد. وبناء على ذلك، يحتاج مستشارو شؤون حقوق الإنسان إلى تنسيق وثيق مع المفوضية لتحديد أفضل السبل للاستجابة لتوقعات الدعم، وإلى تنسيق وثيق مع المنسق المقيم. وفي البلدان التي لم يوفَد إليها مستشارو شؤون حقوق الإنسان، لكن مكاتب أخرى للمفوضية تتيح دعماً لها، ينبغي للمفوضية أن تشدد على دور هذه المكاتب في إسداء المشورة إلى المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القُطري المعني بحقوق الإنسان، وفقاً لولاية المفوض السامي المتمثلة في تعزيز وحماية أنشطة حقوق الإنسان في عموم منظومة الأمم المتحدة.

47- وختاماً، واصل مجلس الأمناء وسيواصل دعوته إلى صياغة برامج التعاون التقني وتنفيذها بأوسع مشاركة ممكنة من جميع مكونات المجتمع. وعلى نحو ما ذكر المجلس في تقارير سابقة، اتضح أن القرارات المتعلقة بالسياسات التي لا تعكس أصوات المجتمع وواقعه وحقوقه، بما في ذلك أصوات من هم عرضة لخطر التخلف عن الركب، ليست قرارات غير مستدامة فحسب، بل هي قرارات ضارة أيضاً من حيث إنها قد تفضي إلى إدامة أنماط طويلة الأمد من التمييز والتهميش تحول دون تنمية مجتمعات سلمية وقادرة على الصمود. وينبغي أن يستمر التعاون التقني والخدمات الاستشارية في تعزيز وحماية المشاركة والحيز المدني. وتحتاج المفوضية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة إلى تحيين أولوياتها وأساليبها البرنامجية لتعزيز قدراتها على التواصل مع مختلف شرائح المجتمع، بما في ذلك أوساط الأعمال، نظراً لدورها الهام في تعزيز وحماية حقوق الإنسان الأساسية.

رابعاً- حالة التمويل والجهات المانحة

48- أُبلغ مجلس الأمناء، في دورتيه السادسة والخمسين والسابعة والخمسين، بمعلومات محينة عن الحالة المالية العامة لصندوق التبرعات. وناقش المجلس وحلل حالة تنفيذ خطة عمل صندوق التبرعات لعام 2023. ويبيّن تحليل اتجاهات التمويل بين عامي 2013 و2023 (انظر المرفق الأول) زيادة في عام 2023. ويبرز الدعم القوي لصندوق التبرعات الرؤية الاستراتيجية للمفوضية وقدرتها المعززة على الإبلاغ بالنتائج الحاسمة التي تحققت دعماً للدول. وما فتئ المجلس يرحب بالموارد المالية، التي تمس الحاجة إليها لمواصلة إتاحة دعمه للدول، في ظل استمرار تزايد طلبات الحصول على الدعم. ويشدد المجلس مرة أخرى على أهمية الأموال غير المخصصة التي تتيح المرونة والقدرة على التنبؤ وتحتاجها المفوضية للاستجابة لاحتياجات ومتطلبات حالات حقوق الإنسان ميدانياً.

49- وفي عام 2023، بلغ إجمالي إيرادات صندوق التبرعات 766 483 32 دولاراً أمريكياً، تضمَّن المساهمات المدفوعة لعام 2023 والتبرعات المستحقة القبض والإيرادات المتنوعة والفوائد. وكانت المساهمات في عام 2023 أعلى مما كانت عليه في السنوات السابقة، وهو ما عوض جزئياً عن النقص في تمويل صندوق تعميم منظور حقوق الإنسان. وفي السنوات السابقة، راكم صندوق التبرعات احتياطيات لضمان مزيد من الاستقرار للبرامج التي يرغب في دعمها. وبالنظر إلى هذه الاحتياطيات، أُعدت ميزانية أكثر طموحاً بقيمة 34,4 مليون دولار أمريكي لعام 2023. وبلغ إجمالي نفقات صندوق التبرعات 452 327 28 دولاراً أمريكياً في عام 2023. ومكّنت الإدارة الحذرة للنفقات المفوضية من تأمين توازن كاف لضمان استمرارية العمل في عام 2024، مع مراعاة الحاجة أيضاً إلى تحقيق استقرار لبرنامج مستشاري شؤون حقوق الإنسان. وبلغ رصيد احتياطي صندوق التبرعات 507 437 24 دولارات أمريكية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

50- وقدم صندوق التبرعات، في عام 2023، موارد لبرامج التعاون التقني المصممة لبناء أطر قوية لحقوق الإنسان على المستوى الوطني في 59 منطقة وبلداً وإقليماً (في هذا انخفاض مقارنة بـ 69 منطقة وبلداً وإقليماً في عام 2022): الاتحاد الروسي، والأرجنتين، والأردن، وإسواتيني، وأفغانستان، وإكوادور، وأوروغواي، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، والبرازيل، وبربادوس، وبليز، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتيمور - ليشتي، والجبل الأسود، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مولدوفا، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسري لانكا، وسيراليون، وصربيا، والصومال، وطاجيكستان، وغامبيا، وغيانا، وغينيا - بيساو، والفلبين، وكازاخستان، وكوستاريكا، والكونغو، وكينيا، وليبيا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، وملديف، ومنغوليا، وموريتانيا، وموزامبيق، وميانمار (المقر في بانكوك)، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، وهايتي، ودولة فلسطين، ومنطقة جنوب القوقاز (جورجيا).

51- وكان لاستمرار النقص في تمويل صندوق تعميم منظور حقوق الإنسان أثر على صندوق التبرعات، وهو ما يعني تسجيل انخفاض لأول مرة في عدد البلدان التي دعمها مستشارو شؤون حقوق الإنسان. ويشجع مجلس الأمناء المفوضية على ضمان ألا يؤثر الإغلاق المحتمل لصندوق تعميم منظور حقوق الإنسان في عام 2024 بشكل أكبر على برنامج مستشاري شؤون حقوق الإنسان. ومع ذلك، سمح التمويل بتيسير الجهود الوطنية الكبيرة التي بُذلت لإدراج المعايير الدولية لحقوق الإنسان ضمن القوانين والسياسات والممارسات الوطنية في البلدان المشمولة، مع التركيز بوجه خاص على أبعاد حقوق الإنسان في الأزمة العالمية، بما في ذلك أوجه عدم المساواة وتغير المناخ والجوائح العالمية، وأتاح الدعم التقني الذي تمس الحاجة إليه بشأن إدماج حقوق الإنسان في السياسات والممارسات الرامية إلى التصدي لهذه التحديات وغيرها.

52- وساهم صندوق التبرعات أيضاً في إنشاء وتعزيز الهياكل والمؤسسات والقدرات الوطنية لضمان التقيد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وترد في مرفقات هذا التقرير معلومات مفصلة عن الإيرادات والنفقات في إطار صندوق التبرعات وعن وضعه المالي في عام 2023 وقائمة بالجهات المانحة والمساهِمة (انظر المرفقات من الثاني إلى الرابع).

53- وواصل مجلس الأمناء، من خلال دورتيه في عام 2023، تعاونه مع فرع الاتصال الخارجي التابع للمفوضية لتعظيم فرص إبراز نتائج الدعم الذي أتاحته المفوضية من خلال تعاونها التقني. وأتاحت أنشطة الاتصال للمجلس، خلال دورتيه مثلاً، وسيلة مفيدة للإبلاغ بآرائه وملاحظاته والتفاعل مع الجهات الشريكة لتوسيع قاعدة الجهات المانحة لصندوق التبرعات ودعم العمل في المنطقة على وجه الخصوص. وهناك اهتمام ميداني متزايد باستنتاجات المجلس واقتراحاته فيما يتعلق بالتفاعل مع المفوضية بشأن التعاون التقني، ويُدعى أعضاء المجلس إلى تبادل آرائهم بشأن الدروس المستخلصة في جميع المناطق.

خامساً- النتائج الرئيسية والتوصيات

54- لاحظ مجلس الأمناء، في مناقشاته مع مختلف المتحاورات والمتحاورين، سواء في المقر الرئيسي أو في الميدان، اعترافاً متزايداً من الجميع - الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني وغيرهم - بأهمية التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان في إيجاد الحلول اللازمة لمختلف التحديات التي يواجهها العالم اليوم. ويرحب المجلس بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمفوضية لتعزيز التعاون التقني، ويوصي بترجمة المكونات الرئيسية الوجيهة الواردة في برامج التعاون التقني، التي حددها المجلس في تقاريره، إلى معايير عند وضع برامج التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. ويرحب المجلس أيضاً بالنتائج التي أوجزها المفوض السامي في تقريره[2]، ويوصي بفهمها على أنها مكملة للمكونات الأساسية لبرامج التعاون التقني التي أتاحها المجلس.

55- وركز مجلس الأمناء في التقارير التي أصدرها مؤخراً على تأثير كوفيد-19، لا سيما على عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية التي سبقت الجائحة. وشدد المجلس أيضاً في تقريره الأخير على ضرورة التركيز على التحديات التي يطرحها تغير المناخ والتلوث البيئي على حقوق الإنسان. وبالنظر إلى تأثير النزاع والعنف حالياً على حقوق الملايين والتهديدات المتزايدة الناشئة عن سوء الاستخدام المحتمل للتكنولوجيات الرقمية، يوصي المجلس، إضافة إلى التركيز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتغير المناخ، بزيادة الاهتمام بمواجهة مخاطر حقوق الإنسان الناشئة عن النزاع والعنف والتكنولوجيات الرقمية الناشئة. ولمَّا كان العمل الوقائي أساسياً للتغلب على هذه التحديات وغيرها قبل أن تتحول إلى أزمات، يوصي المجلس بأن تستثمر المفوضية في قدرات إضافية على الصعيد القُطري لتحديد ومتابعة المخاطر التي تهدد حقوق الإنسان الناشئة في هذه المجالات الأربعة، فضلاً عن قدرات إبلاغ الدول الأعضاء بها في وقت مبكر لاتخاذ إجراءات فورية بشأنها.

56- ويرحب مجلس الأمناء بالجهود التي بذلها مجلس حقوق الإنسان والمفوضية لإبراز الروابط القائمة بين التوصيات المقدمة من الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وأهداف التنمية المستدامة، والخطط والتقارير والأطر الوطنية للتعاون الدولي. ويشجع مجلس الأمناء الدول الأعضاء على استخدام مجلس حقوق الإنسان بوصفه منتدى لتعزيز التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان وتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة. ويلاحظ مجلس الأمناء الزيادة السريعة في عدد التوصيات التي تتلقاها البلدان، بما في ذلك في إطار الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل، ويكرر توصيته بأن تحدد المفوضية نُهجاً مبتكرة لتجميع التوصيات وتبسيطها من أجل تخفيف العبء الذي تواجهه الجهات الشريكة عند محاولة فرز التوصيات العديدة التي تتلقاها البلدان، وتحديد المجالات الأكثر صلة بالموضوع لتحديد أولويات البرمجة.

57- وأعرب مجلس الأمناء عن سروره لتعميق التعاون مع بقية كيانات المنظومة، لا سيما مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القُطرية، والاستفادة من القدرات الإضافية في مجالات التحليل والدعوة والبرامج التي تتيحها بقية الكيانات لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد القُطري. وينبغي ترجمة ولاية المفوض السامي المتمثلة في تنسيق أنشطة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في عموم منظومة الأمم المتحدة إلى إجراءات مشتركة ملموسة على الصعيد القُطري، بما في ذلك من خلال الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى البلدان لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان. ويرحب المجلس بمبادرة المفوض السامي المتمثلة في مطالبة أفرقة الأمم المتحدة القطرية

(2) A/HRC/53/63.

بتقديم تقارير إلى المفوضية عن كيفية إدماج توصيات الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل في برامجها القُطرية. ويوصي المجلس بتوسيع نطاق هذه الممارسة لتشمل في نهاية المطاف جميع التوصيات، وبإنشاء ممارسة دائمة لتتبع المساعدة المقدمة إلى البلدان لتنفيذ التوصيات، وذلك في إطار عمل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

58- وبغية تعزيز كفاءة وفعالية واتساق التعاون التقني المقدم إلى البلدان في ميدان حقوق الإنسان، يوصي مجلس الأمناء المفوضية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة بأن تعزز قدراتها على تقديم دعمها على الصعيد الإقليمي. وفيما يتعلق بالمفوضية، شهد المجلس، خلال زيارته إلى آسيا الوسطى، طلباً متزايداً من الدول الأعضاء لمساعدتها على اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان فيما يتعلق بالسياسات التي يجري وضعها بشأن مجموعة واسعة من المواضيع، إلى جانب العديد من الممارسات الجيدة التي يمكن محاكاتها في مناطق أخرى، على النحو المبين في هذا التقرير، من حيث عمل كل من مكتب المفوضية الإقليمي لآسيا الوسطى ومستشاري شؤون حقوق الإنسان المنتشرين ضمن أفرقة الأمم المتحدة القُطرية في المنطقة. وعلى حين أن بإمكان قدرات المفوضية في جنيف أن تدعم جهودها، يتطلب التعاون التقني الفعال دعماً وإشرافاً مكرسين ومخصصين، وهو ما يتحقق بشكل أفضل من خلال القدرات الإقليمية. ويوصي المجلس بأن تحدد المفوضية الفرص المتاحة لزيادة الرقابة الاستراتيجية والتقنية والبرنامجية والإدارية وغيرها من أشكال الدعم لعملها في الميدان، وأن يكون مقرها إقليمياً.

59- ويلاحظ مجلس الأمناء مع التقدير اعتراف مجلس حقوق الإنسان والدول بفائدة إسهاماته. وما يشجع المجلس أيضاً تزايد عدد الطلبات الواردة من الدول للحصول على دعم قُطري من المفوضية. ويرحب المجلس بالمساهمات الواردة عبر مختلف الأدوات المالية التي أدارتها المفوضية في عام 2023، بما في ذلك صناديق التبرعات. ويواصل المجلس تشديده على أهمية ضمان استدامة الموارد وإمكانية التنبؤ بها ومرونتها، وتأكيده أيضاً الحاجة إلى توسيع قاعدة تمويل المفوضية بحيث تتمتع بالمرونة والقدرة على التكيف اللازمتين لتغطية برنامج المفوضية عموماً. ويدعو المجلس الدول الأعضاء إلى متابعة التعهدات التي قطعتها على نفسها في إطار الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ودعم المفوضية في جهودها لتعزيز وجودها الميداني، تمكيناً لها من إتاحة التمويل الكافي والمستدام للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان الذي يحتاجه العالم اليوم. ويوصي المجلس أيضاً المفوضية بأن تبذل قصارى جهودها لضمان نقل الزخم الذي تحقق بفضل هذه التعهدات إلى مؤتمر القمة المقبل لأهداف التنمية المستدامة، وضمان الاعتراف بحقوق الإنسان بحق بأنها جزء لا غنى عنه ضمن الجهود الرامية إلى إعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها.

60- ويود مجلس الأمناء أن يشكر الجهات المانحة التي زادت مساهماتها في صندوق التبرعات خلال هذه الأوقات العصيبة، لا سيما تلك التي تكفل الوفاء بالالتزامات المتعددة السنوات. ويدعو المجلس الدول الأعضاء التي تساهم في صندوق التبرعات وصندوق التبرعات للمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل إلى مواصلة دعمها المالي لأنشطة التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق زيادة مساهماتها في كلا الصندوقين ومخصصاتهما في الميزانية العادية لعمل المفوضية الميداني. ويوصي المجلس بإيلاء اهتمام خاص لتمويل مستشاري حقوق الإنسان، ويلاحظ بقلق استمرار الفجوة التمويلية وأثرها على قدرات المفوضية على الاستجابة للطلبات المتزايدة الواردة من أفرقة الأمم المتحدة القُطرية للحصول على هذا الشكل من أشكال الدعم.

المرفق الأول

المساهمات في صندوق التبرعات واتجاهات الإنفاق (2013-2023)

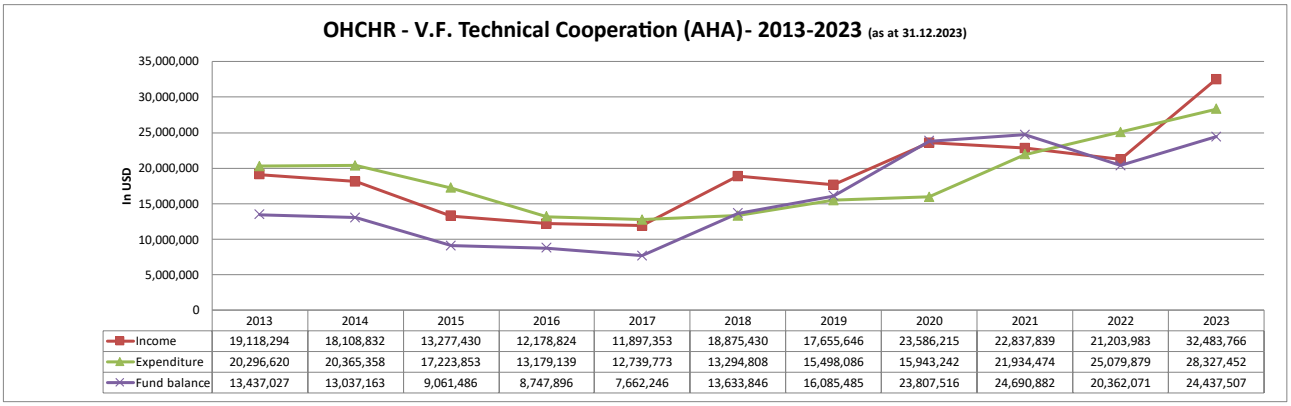

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
Income	19,118,294	18,108,832	13,277,430	12,178,824	11,897,353	18,875,430	17,655,646	23,586,215	22,837,839	21,203,983	32,483,766
Expenditure	20,296,620	20,365,358	17,223,853	13,179,139	12,739,773	13,294,808	15,498,086	15,943,242	21,934,474	25,079,879	28,327,452
Fund balance	13,437,027	13,037,163	9,061,486	8,747,896	7,662,246	13,633,846	16,085,485	23,807,516	24,690,882	20,362,071	24,437,507

المرفق الثاني

خطة تكاليف صندوق التبرعات لعام 2023

Ver. 31/12/2024

Voluntary Fund for Technical Cooperation (AHA)

	Approved Cost Plans 2023		Expenditure	
Project Number	Field Operations & Technical Cooperation Division	Total USD	USD at 31.12.2024	Implement %
	(a) HR Advisers/HR Mainstreaming (43 countries):			
	Europe and Central Asia (7 countries)			
SB-009371.29	- Bosnia and Herzegovina	240,186	235,304	98%
SB-009371.58	- Kazakhstan	204,564	199,757	98%
SB-009371.22	- Macedonia	105,081	100,169	95%
SB-009371.15	- Moldova	246,220	266,058	108%
SB-009371.14	- Montenegro	301,945	269,212	89%
SB-009371.27	- Southern Caucasus, Georgia	273,496	289,964	106%
SB-009371.59	- Tajikistan	238,674	234,414	98%
	Africa (14 countries)			
SB-009371.26	- Burundi	316,212	298,022	94%
SB-009371.57	- Congo-Brazzaville	323,101	332,280	103%
SB-009371.49	- Eswatini	254,475	250,924	99%
SB-009371.52	- Gambia	249,627	248,895	100%
SB-009371.30	- Guinea Bissau	315,757	330,210	105%
SB-009371.25	- Kenya	293,462	293,375	100%
SB-009371.21	- Lesotho	346,371	327,200	94%
SB-009734.01	- Nigeria	340,659	276,252	81%
SB-009371.09	- Madagascar	229,930	232,460	101%
SB-009371.53	- Mozambique	248,970	226,608	91%
SB-009371.10	- Rwanda	21,400	374	2%
SB-009371.50	- Sierra Leone	309,210	400,334	129%
SB-009371.48	- Zambia	283,272	278,223	98%
SB-009371.02	- Zimbabwe	261,414	244,242	93%
	MENA (1 country)			
SB-009371.04	- Jordan	296,343	247,433	83%
	Americas (11 countries)			
SB-009371.37	- Argentina	125,888	107,635	86%
SB-009371.34	- Barbados	264,020	263,205	100%
SB-009371.41	- Belize	102,995	89,873	87%
SB-009371.35	- Brasil	132,671	131,205	99%
SB-009371.20	- Costa Rica	231,609	197,877	85%
SB-009371.28	- Dominican Republic	252,271	251,743	100%
SB-009371.39	- Ecuador	179,419	183,482	102%
SB-009371.42	- Guyana	68,684	50,150	73%
SB-009371.43	- Paraguay	105,832	100,721	95%
SB-009371.40	- Trinidad & Tobago	187,234	141,117	75%
SB-009371.38	- Uruguay	195,630	192,863	99%
	Asia & Pacific region (10 countries)			
SB-009371.03	- Bangladesh	277,181	263,024	95%
SB-009371.12	- Maldives	307,857	268,061	87%
SB-009371.33	- Mongolia	80,233	66,872	83%
SB-009371.11	- Myanmar	290,086	271,376	94%
SB-009371.46	- Nepal	86,671	76,894	89%
SB-009371.08	- Papua New Guinea	183,723	57,417	31%
SB-009371.47	- Philippines	234,904	205,345	87%
SB-009371.60	- Samoa	254,412	248,783	98%
SB-009371.24	- Sri Lanka	187,457	176,758	94%
SB-009371.07	- Timor Leste	261,380	264,267	101%
62%	Total HRA costs traditionally funded by MPTF-HRM Fund and VFTC-EXB	9,710,526	9,190,379	95%

Ver. 31/12/2024

Voluntary Fund for Technical Cooperation (AHA)

	Approved Cost Plans 2023		Expenditure	
Project Number	Field Operations & Technical Cooperation Division	Total USD	USD at 31.12.2024	Implement %
	(b) Support to HR Advisers			
SB-018492	- Bosnia and Herzegovina	58,677	61,834	105%
SB-002068	- Moldova	315,421	286,462	91%
SB-002065	- Southern Caucasus, Georgia & Azerbaijan	543,946	513,161	94%
SB-002365	- Serbia	268,729	239,444	89%
SB-016967	- Burundi	689,248	407,363	59%
SB-002063	- Kenya	770,278	717,261	93%
SB-002077	- Madagascar	133,358	146,940	110%
SB-002085	- Rwanda	511,815	501,426	98%
SB-002072	- Paraguay	197,113	165,372	84%
SB-020017	- Bangladesh	167,456	140,224	84%
SB-016966	- Maldives	97,279	49,360	51%
SB-002064	- Papua New Guinea	359,730	234,047	65%
SB-007555	- Philippines	162,326	164,308	101%
SB-002083	- Sri Lanka	1,005,764	592,857	59%
SB-002099	- Timor Leste	281,308	221,534	79%
SB-009371.31	- Support to HRAs - HQ cost recovery	267,542	312,468	117%
38%	**Total HRA support costs covered by VFTC-EXB/UXB**	5,829,990	4,754,061	82%
100%	***Sub-total HR Advisers:***	*15,540,515*	*13,944,440*	90%
	(c) Human Rights Components of UN Peace Missions (6)			
SB-019890	- Afghanistan (UNAMA)	217,126	169,118	101%
SB-006018	*- Afghanistan (UNAMA) - former project under closure*	-	49,913	n/a
SB-019887	- Central African Republic (MINUSCA)	84,750	75,000	96%
SB-007195	*- Central African Republic (MINUSCA) - former project under closure*	-	6,107	n/a
SB-002088	- Haiti (BINUH)	1,254,110	1,119,803	89%
SB-019891	- Iraq (UNAMI)	0	-	0%
SB-002092	- Libya	139,126	99,184	71%
SB-019888	- Mali (MINUSMA)	185,772	(7,364)	-4%
SB-019889	- Somalia (UNSOM)	363,957	322,086	88%
	Sub-total Peace Missions:	*2,244,842*	*1,833,847*	82%
	(d) Country/Standalone Offices (6)			
SB-018925	- Burkina Faso	2,495,289	1,742,562	70%
SB-002089	- Chad	1,601,181	1,114,600	70%
SB-002069	- Mauritania	1,904,771	1,062,402	56%
SB-002059	- Mexico	2,807,975	2,801,277	100%
SB-002066	- Niger	1,306,448	1,183,052	91%
SB-016232.01	- State of Palestine	4,213,360	2,919,614	69%
	Sub-total Country /Standalone Offices:	*14,329,024*	*10,823,507*	76%
	(e) Technical Cooperation projects & Strengthened Capacities in Regional Offices			
SB-019764	- Kenya - UNDP support for Democratic Dividends for Sustainable Transformation	172,331	172,883	100%
SB-019884	- Kenya - UNDP/PBF support for Counter Hate Speech and Incitement	-	91,832	0%
SB-024008	- Kenya - UNDP/PBF promoting peace	350,000	214,000	0%
SB-023669	- Kenya - UNWOMEN grassroots women	51,376	51,627	100%
SB-024010	- Kenya - UNWOMEN Kenya GBV Survivors	124,244	10,773	0%
SB-019917	- Mozambique - UNESCO support for Human Rights of Persons with Albinism	38,082	24,470	64%
SB-002067	- Russian Federation	855,800	859,340	100%
SB-020885	- Rwanda - Strengthening Capacities of NCHR & Civil Organizations	606,754	514,319	85%
SB-017421	- Philippines - UNDP/UN Joint programme on Human Rights	88,392	11,729	
	Sub-total Technical Cooperation projects & Strengthened Capacities in Regional Offices:	*2,286,978*	*1,950,972*	
	Accounting adjustments related to closed projects		(225,314)	*/
	Total (including programme support costs)	34,401,359	28,327,452	
	PSC = 13% for projects funded by donors voluntary contributions; *PSC = 7% for projects funded by MPTF/PBF, UNDP & other UN Agencies.*		82%	
Footnotes:	*/ Negative figure resulting from adjustments to prior year commitments/expenditure*			

المرفق الثالث

الوضع المالي لصندوق التبرعات (2023)

PSMS/FBS/Reporting
Trust Fund: AHA
Prepared on: 29/02/2024

United Nations Voluntary Fund
for Technical Cooperation (AHA)

Financial report of Income and Expenditure
for the period 01 January - 31 December 2023

I - Income	Total Income USD
Contributions received for the VFTC in 2023	
- Voluntary Contributions received for 2023 - Earmarked to the VFTC (non-specific)	11,305,866.50
- Voluntary Contributions received for 2023 - Earmarked to specific projects	9,059,050.41
- UNDP/UN-Agencies contributions received for 2023 - Earmarked to specific projects	608,056.11
- Gain/(loss) on exchange (on contributions 2023)	(113,243.76)
- Gain/(loss) on exchange (on prior year pledges paid)	(30.00)
Contributions received for the HRAs under VFTC in 2023	
- MPTF contributions received for 2023 - Earmarked for HRAs program	5,000,000.00
- Voluntary Contributions received for 2023 - Earmarked for HRAs program/specific HRAs projects	6,001,532.13
- Gain/(loss) on exchange (on contributions 2023 for HRAs)	1,051.59
Pledges received for 2024	
- Voluntary Contributions VFTC (non-specific) - USD 2,439,024.39	
- Voluntary Contributions earmarked to specific projects (Burkina Faso/oPt/Rwanda/Kenya) - USD 3,634,092.31	
- Voluntary Contributions earmarked to specific HRAs projects (Myanmar/Bangladesh) - USD 1,366,563	
Transfers (to) from reserves and other trust funds	
Interest and miscellaneous income	621,483.68
Total Income (I)	**32,483,766.66**

II - Expenditure */ Category	Commitments	Actuals	Total Expenditure USD
CL010 - Staff costs	108,652.60	19,065,455.19	19,174,107.79
CL010 - Other Personnel costs (consultants' fees)	(60,896.29) **/	466,093.33	405,197.04
CL160 - Travel of Staff & Consultants	(19,352.62) **/	635,400.20	616,047.58
CL160 - Travel of Representatives/Participants to seminars	(88,355.62) **/	415,146.84	326,791.22
CL120 - Contractual Services	(36,164.73) **/	573,670.77	537,506.04
CL125 - General Operating & Other Direct Costs (including meeting facilitation services)	95,473.00	2,445,567.99	2,541,040.99
CL130 - Supplies, Commodities & Materials	9,694.80	52,269.17	61,963.97
CL135 - Equipment, Vehicle & Furniture	99,884.68	246,459.69	346,344.37
CL140 - Transfers and Grants to Implementing Partners (>$50,000)	467,685.53	515,168.13	982,853.66
CL145 - Grants out (<$50,000) & Fellowships	12,272.55	633,288.16	645,560.71
CL155 - Programme Support (Indirect) Costs	n/a	2,690,038.97	2,690,038.97
	588,893.90	27,738,558.44	
Total Expenditure (II)			**28,327,452.34**

**/ Actual disbursements and firm commitments - **/ Adjustments include prior year commitments*

Net excess/(shortfall) of income over expenditure (I-II)	4,156,314.32
III - Opening balance	
Opening balance (01.01.2023) *with unpaid pledge prior period ($232,316.60)*	20,362,070.56
IV - Other adjustments	
Accounting adjustments / Transfers (to) from reserves and other trust funds	209,414.51
Refunds to donors	(232,801.45)
Write-off	(57,490.60)
Outstanding contributions receivable (prior period 2021/2022)	(1,000.00)
Oustanding contributions receivable (unpaid for 2023)	-
Available Funds Balance (I+III+IV-II) without pledges	**24,436,507.34**
Available Funds Balance (I+III+IV-II) with pledges	**24,437,507.34**

Contributions and pledges received to the trust fund are managed as pooled funding to cover the staff and activity costs,
The end of year unspent contributions balance relates to donors' voluntary contributions who normally have not put in writing a specific implementation end date, nor have objected to funds being carried forward to subsequent years to cover the trust fund on going activities.

This is to certify that the above statement of income and expenditure is materially correct and that the expenditure was incurred in connection with the approved projects for which the contributions were received.

المرفق الرابع

الجهات المانحة والمساهمة (2023)

CONTRIBUTIONS IN 2023 (as at 31.12.2023)						
Donor	Pledge Current Year USD$	Current Year Paid USD$	Gain/(loss) on exchange	Unpaid Pledge Current Year USD$	Unpaid Pledge Previous Years USD$	Project Title
Australia	65,189.05	68,184.36	2,995.31	0.00	0.00	HRA inTimor Leste
Australia	130,378.10	136,368.70	5,990.60	0.00	0.00	HRA in Papua New Guinea
Australia	528,750.83	544,270.68	15,519.85	0.00	0.00	VFTC pooled fund - HRAs programme in Asia-Pacific region
Austria	31,645.57	31,645.57	0.00	0.00	0.00	HRA in Bosnia & Herzegovina
Belgium	548,245.61	554,938.96	6,693.35	-0.00	0.00	Palestine (oPt)
France	327,153.76	318,133.62	(9,020.14)	0.00	0.00	Southern Caucasus (Georgia)
France	109,051.25	106,044.54	(3,006.71)	0.00	0.00	Haiti - Peace Mission Support
France	218,102.51	212,089.08	(6,013.43)	0.00	0.00	Mauritania
France	305,343.51	296,924.71	(8,418.80)	0.00	0.00	Chad
Germany	219,538.97	218,102.51	(1,436.46)	(0.00)	0.00	Afghanistan - HR activities (UNAMA)
Germany	101,474.00	100,810.04	(663.96)	0.00	0.00	Mexico - Environment & Climate Change
Germany	29,380.00	29,187.76	(192.24)	0.00	0.00	Kenya - Environment & Climate Change
Germany	322,234.16	316,455.70	(5,778.46)	0.00	0.00	HRAs program
Germany	53,705.69	52,742.62	(963.07)	0.00	0.00	HRA in Bosnia & Herzegovina
Germany	107,411.39	105,485.23	(1,926.16)	0.00	0.00	HRA in Myanmar
Germany	274,122.81	269,687.16	(4,435.65)	0.00	0.00	VFTC pooled fund / HRAs program
Germany	219,298.25	215,749.73	(3,548.52)	0.00	0.00	Mexico
Germany	164,473.68	161,812.30	(2,661.38)	0.00	0.00	Haiti
Germany	82,236.84	80,906.15	(1,330.69)	0.00	0.00	HRA in Kenya
Greece	53,937.43	55,493.90	1,556.47	0.00	0.00	Palestine (oPt)
Ireland	110,011.00	107,296.14	(2,714.86)	0.00	0.00	Palestine (oPt)
Italy	85,015.94	85,015.94	0.00	0.00	0.00	Libya - Support to Peace Mission
Italy	988,184.75	988,184.75	0.00	0.00	0.00	HRAs program
Japan	925,925.00	925,925.00	0.00	0.00	0.00	HRA in Sri Lanka
Luxembourg	440,044.00	436,205.02	(3,838.98)	(0.00)	0.00	Palestine (oPt)
Netherlands	2,105,263.00	2,105,263.00	0.00	0.00	0.00	VFTC pooled fund / HRAs program
Norway	297,038.89	315,974.64	18,935.75	0.00	0.00	Haiti - Peace Mission Support in Haiti
Norway	510,535.60	543,081.41	32,545.81	0.00	0.00	Chad
Norway	324,886.29	345,597.26	20,710.97	0.00	0.00	Niger
Norway	371,298.62	394,968.30	23,669.68	0.00	0.00	Mauritania
Norway	46,412.33	49,371.04	2,958.71	0.00	0.00	Burkina Faso
Norway	417,710.94	444,339.34	26,628.40	0.00	0.00	Palestine (oPt)
Norwegian Refugee Council	118,894.00	118,879.00	(15.00)	0.00	0.00	Palestine (oPt)
Portugal	32,362.46	32,362.46	0.00	0.00	0.00	HRA in Guinea-Bissau

Portugal	26,968.72	26,968.72	0.00	0.00	0.00	HRA in Timor Leste
Saudi Arabia	300,000.00	299,992.70	(7.30)	(0.00)	0.00	Palestine (oPt)
Spain	109,649.12	105,485.23	(4,163.89)	0.00	0.00	VFTC with emphasis on SIDS countries
Spain	164,473.68	158,227.85	(6,245.83)	0.00	0.00	Palestine (oPt)
Sweden	654,828.90	659,149.65	4,320.75	0.00	(0.00)	Burkina Faso
Switzerland	540,540.54	574,712.64	34,172.10	0.00	0.00	Palestine (oPt)
Switzerland	553,097.35	570,776.26	17,678.91	(0.00)	0.00	Palestine (oPt)
Switzerland	180,000.00	180,000.00	0.00	0.00	0.00	Rwanda - Protection System/NCHR
Switzerland	715,768.00	715,743.00	(25.00)	0.00	0.00	Burkina Faso
Turkey	150,000.00	150,000.00	0.00	0.00	0.00	Palestine (oPt)
United States of America	1,000,000.00	1,000,000.00	0.00	0.00	0.00	Mexico
UNDP MPTF	5,000,000.00	5,000,000.00	0.00	0.00	0.00	MPTF-HRAs deployment
UNDP PBF	93,000.00	93,000.00	0.00	0.00	0.00	Kenya - Counter Hate speech & Incitement ahead of 2022 elections (00130048)
UNDP PBF	350,000.00	350,000.00	0.00	0.00	0.00	Kenya - Promoting Peace (00140292)
UNESCO	0.00	0.00	0.00	0.00	1,000.00	Mozabique - H.R. of Persons with Albinism
UN Women	113,680.11	113,680.11	0.00	(0.00)	0.00	Kenya - Access to Justice for GBV Survivors
UN Women	51,376.00	51,376.00	0.00	0.00	0.00	Kenya - Strengthen capacity of grassroots Women
TOTAL EARMARKED 2023	**20,668,638.65**	**20,816,608.78**	**147,970.13**	**0.00**	**1,000.00**	

CONTRIBUTIONS IN 2023 (as at 31.12.2023)						
Donor	**Pledge Current Year USD$**	**Current Year Paid USD$**	**Gain/(loss) on exchange**	**Unpaid Pledge Current Year USD$**	**Unpaid Pledge Previous Years USD$**	**Project Title**
Denmark	3,744,239.63	3,789,886.37	45,646.74	(0.00)	0.00	VFTC pooled fund - Non-specific
Finland	2,439,024.39	2,181,025.08	(257,999.31)	(0.00)	0.00	VFTC pooled fund - Non-specific
France	1,090,512.54	1,060,445.39	(30,067.15)	0.00	0.00	VFTC pooled fund-Non-specific */
India	200,000.00	200,000.00	0.00	0.00	0.00	VFTC pooled fund - Non-specific
Italy	1,035,598.71	1,035,598.71	0.00	0.00	0.00	VFTC pooled fund - Non-specific
Luxembourg	1,096,491.23	1,078,748.65	(17,742.58)	0.00	0.00	VFTC pooled fund - Non-specific
Philippines	50,000.00	50,000.00	0.00	0.00	0.00	VFTC pooled fund - Non-specific
South Korea	500,000.00	500,000.00	0.00	0.00	0.00	VFTC pooled fund - Non-specific
United States of America	1,150,000.00	1,150,000.00	0.00	0.00	0.00	VFTC pooled fund - Non-specific
TOTAL NON-SPECIFIC 2023	**11,305,866.50**	**11,045,704.20**	**-260,162.30**	**-0.00**	**0.00**	**0.00**

**/ France contribution 2023 (non-specific) allocated to the VFTC by OHCHR to secure funding reserves (not initially pledged for the VFTC activities)*

TOTAL VFTC GRANTS 2023	**31,974,505.15**	**31,862,312.98**	**-112,192.17**	**0.00**	**1,000.00**	**0.00**